افتتاحية العدد الثالث

البرلمان القادم: من التمثيل إلى التأثير

الدكتور

يوسف ربابعة

افتتاحية العدد الثالث

د.يوسف ربابعة

أستاذ مشارك في تخصص اللغة العربية وآدابها

جامعة فيلادلفيا / الأردن

Ibn Rushd

البرلمان القادم: من التمثيل إلى التأثير

تعد الانتخابات البرلمانية في أي بلد جزءًا أساسيًا من الحياة السياسية، ذلك أنها تمثل إرادة الشعب وخياراته في نظرته للمستقبل وما يصدر عنه من قوانين وتشريعات لها أثر في حياته ومعاشه، وفي الأردن منذ تأسيس المملكة، تم إجراء العديد من الانتخابات، مع تغييرات متكررة في القوانين والأنظمة الانتخابية بحسب الهدف المعلن، وهو تحسين العملية الديمقراطية، استجابة لدعوات متزايدة من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني لإصلاح النظام الانتخابي لضمان تمثيل أوسع وأكثر عدالة، وبحسب لجنة الإصلاح التي تشكلت عام ٢٠٢١ فإن القانون الجديد سيعبر عن تمثيل أوسع لفئات المجتمع من خلال التمثيل النسبي والكوتات وإعطاء الأفضلية للشباب والمرأة، إضافة لتخصيص ٤١ مقعدا للتمثيل الحزبي، بما لا يقل عن ٣٠% من مقاعد المجلس بشكل عام.

إن دور مجلس النواب المفترض هو سن القوانين والمصادقة عليها، ومراقبة أداء الحكومة، مما يعني أنه الجهة الضامنة لسير التشريعات ومناسبتها بما يضمن حقوق الشعب الذي هو صاحب الولاية كما ينص الدستور على ذلك، وهو فعليا الذي يختار ممثليه من النواب ليعبروا عن تطلعاته وآماله، ويحفظوا حقوقه، ويختاروا أفضل القوانين التي تجعل مجالات الحياة أكثر تطورا وأكثر تلبية لمتطلباته في التعليم والصحة والخدمات والحريات والحقوق، وهذا يتطلب تمثيلا حقيقيا على مستوى الجغرافيا والديموغرافيا، وعلى المستوى السياسي والتشريعي والخدماتي أيضا.

إن فكرة التمثيل في البرلمانات هي مبدأ ديموقراطي أساسي يتمثل في انتخاب أفراد يمثلون الشعب أو جزءًا منه داخل مؤسسة تشريعية، تسمى البرلمان، والهدف الرئيسي من هذا التمثيل هو ضمان أن تكون آراء المواطنين ومصالحهم ممثلة في عملية صنع القرار التشريعي، والتمثيل لا يقف عند حدود الإجراءات الشكلية بل هو من صميم الحياة السياسية واستقرار البلاد، فهو يعبر عن شرعية النظام السياسي من خلال مشاركة المواطنين في اختيار ممثليهم، ويضمن وجود تنوع في الآراء والمصالح داخل البرلمان، مما يعكس التعددية في المجتمع، ويوفر وسيلة لمراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها على

سياساتها وقراراتها، ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تمثيل مختلف الفئات والمناطق في صنع القرار، وبذلك يمكن للبرلمان أن يكون مؤسسة قوية تسهم في تحقيق الاستقرار والتقدم في البلاد.

إن التمثيل في القانون الجديد بحسب رؤية اللجنة المكلفة بالإصلاح يحقق التمثيل النسبي بين القوائم المحلية والقوائم الوطنية المستندة للتمثيل الحزبي، وسيكون عدد النواب مائة وثمانية وثلاثين نائبا، وقسمت المملكة الى ثماني عشرة دائرة انتخابية محلية، يتم انتخاب أعضائها وفقا لنظام القائمة النسبية المفتوحة بواقع سبعةً وتسعين مقعدا، موزعة على محافظات المملكة إذ سيكون لمحافظة العاصمة عمان ثلاث دوائر انتخابية، تضم عشرين مقعدا على أن يكون من بين تلك المقاعد مقعدٌ للمرأة في كل دائرة، إضافة الى مقعد للشركس والشيشان ومقعد للمسيحيين على مستوى المحافظة، ولمحافظة اربد دائرتان، تضم خمسة عشر مقعدا، على أن يكون من بين تلك المقاعد مقعدٌ للمرأة في كل دائرة انتخابية، إضافة الى مقعد للمسيحيين على مستوى المحافظة، ولمحافظة الزرقاء دائرة تضم عشرة مقاعد على أن يكون من بين تلك المقاعد مقعدٌ للمرأة في الدائرة الانتخابية، وثمانية مقاعد لكل من محافظتي البلقاء والكرك على أن يكون من بين تلك المقاعد مقعدٌ للمرأة في الدائرة الانتخابية، وأربعة مقاعد لكل من محافظات عجلون وجرش والمفرق ومادبا والطفيلة ومعان، على أن يكون من بين تلك المقاعد مقعدٌ للمرأة في كل دائرة انتخابية، وثلاثة مقاعد لمحافظة العقبة على أن يكون من بينها مقعدٌ للمرأة، أما البدو فقد خصص المشرع لبدو الشمال دائرة انتخابية واحدة تتألف من ثلاثة مقاعد ولبدو الوسط دائرة انتخابية واحدة تتألف من ثلاثة مقاعد ولبدو الجنوب دائرة انتخابية واحدة تتألف من ثلاثة مقاعد على أن يكون من بين تلك المقاعد مقعدٌ للمرأة في كل دائرة انتخابية. وإلى جانب الدوائر المحلية فهناك الدائرة الانتخابية العامة التي سيجري انتخاب أعضائها وفقا لنظام القائمة النسبية المغلقة وتتألف من واحد وأربعين مقعدا على أن يكون من ضمنها مقعدان للمسيحيين كحد أدنى، ومقعد واحد للشركس والشيشان في حده الأدنى. على أن يكون ضمن القائمة امرأة واحدة ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل وأخرى ضمن المترشحين الثلاثة الذين يلونهم وشاب يقل عمره عن خمسة وثلاثين عاما ضمن أول خمسة مترشحين.

إن الهدف من التمثيل النسبي للأحزاب كما ورد عند واضعي القانون هو لترسيخ ركن من أركان الديمقراطية النيابية، وهو أن النائب في البرلمان يمثل الشعب بشكل كامل، ولا يمثل جماعة أو فئة أو عشيرة أو دائرة انتخابية، وهذا النهج يعزز ركناً آخر من أركان الديمقراطية النيابية وهو ركن استقلال النائب عن هيئة ناخبيه، وهذا ما يترك أثره في طريقة تفكير النائب والناخب معا، فالنائب

سيدرك أنه قد وصل إلى قبة البرلمان بإرادة ناخبين ليس بالضرورة أن يكونوا من عشيرته أو دائرته الجغرافية، كما أن الناخب ومع تقليص عدد الدوائر الانتخابية سيدلي بصوته بعيدا عن الضغوطات الاجتماعية والمحاصصة القبلية، وهذا سينعكس على جمهور الناخبين حيث أنه سيكون حافزاً للمشاركة بفعالية أكثر لقناعتهم بأنهم سيسهمون في إدارة شؤون الوطن، كما يساهم في إثارة الوعي السياسي والثقافي لدى ذلك الجمهور ويسهم في الانتقال بالولاء من فكرة الولاء للفئة والعشيرة إلى فكرة الولاء للوطن والأمة، كما سيسهم في تربية وتدريب جمهور الناخبين تربيةً وتدريباً سياسيّاً على ممارسة الحق الدستوري في الانتخاب، وبالنتيجة فهو نهجٌ يساعد على تقوية البنيان السياسي للدولة، ويدفع نحو قدرتها على تجاوز المحن والصعاب سواء أكان ذلك في الظروف العادية أو في الظروف الاستثنائية.

لقد جاء تعديل نظام الانتخاب كما هو متوقع منه كي يحاكي عملية التمثيل بشكل أفضل من السابق، ومن ثم يعبر عن شرعية النظام الساسي الذي هو الهدف في المستقبل، ذلك أن الشرعية مطلب لا بد من تحقيقه وتحققه، من أجل الاعتراف والاستمرار، ولذا فإن السؤال الأهم: هل سيكون المجلس القادم ممثلا حقيقيا للشعب؟ وهل سيحقق الهدف الذي من أجله تم تغيير نظام الانتخابات؟.

للإجابة عن هذه الأسئلة لا بد من النظر بداية لنسبة التمثيل، فقد أعطى القانون الجديد القوائم الحزبية أكثر من ثلث المقاعد، ومن خلال التطبيق فإن المنتسبين للأحزاب لم يتجاوزوا ٨٠ ألفا، مما يعني أن نسبة تمثيله ستكون أضعاف مضاعفة لنسبة تمثيل الفئات الأخرى في المدن والأرياف والبوادي، وقد يشكل ذلك خللا كبيرا في نسبة التمثيل، مما يعني أن المجلس لن يكون ممثلا حقيقيا للشعب، وقد يبرر ذلك بأن نسبة تأثير الأحزاب ليس بعددهم، بل بتعبيرهم عن الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا أيضا حوله إشارات استفهام كبيرة، لأننا لم نلمس أي تأثير للأحزاب في القضايا العامة، إلا في الحد الأدنى، غير الملموس.

إن القضية الأهم بعد التمثيل هي قضية التأثير، وهي بعمقها مرتبطة بالقضية الأولى، فكلما كان المجلس ممثلا للشعب كان تأثيره أكبر، وبما أننا لاحظنا أن التمثيل سيكون فيه خلل ما، فإن التأثير أيضا سيكون غير كامل، أو ربما سيسير باتجاهات مختلفة أو غير معبرة عن طموحات الشعب وتطلعاته. ولا ننكر أن تأثيره سيكون خطيرا في هذه المرحلة الحساسة، مرحلة التحولات على مستوى الداخل والخارج، والمستوى الإقليمي والدولي، مما يعني أن هذا المجلس له أهمية كبيرة في وعي الدولة والنظام، لأنه من جهة يعبر عن تجربة جديدة، يراد لها أن تنجح ولو شكليا، ومن جهة

أخرى سيكون له دور في تمرير كثير من التشريعات والقوانين المطلوبة في هذه المرحلة، فهل سيعي الناخبون خطورة ما يمرون به؟ أم ستبقى البنية التقليدية مسيطرة؟ ومن ثم لا نجد برلمانا قادرا على وعي المرحلة ومتطلباتها؟